

Distr.: General  
19 March 2025  
Arabic  
Original: English



## رسالتان متطابقتان مؤرختان 18 آذار/مارس 2025 موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

في اللحظة التي أكتبُ فيها هذه الرسالة، لا يزال هناك 59 رهينة في الأسر لدى منظمة حماس الإرهابية في قطاع غزة. وهم محتجزون في ظروف غير إنسانية، ويتعرضون للتعذيب والتجوع، ويعاملون معاملة تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ.

وقد استغلت حماس فترة وقف إطلاق النار منذ 19 كانون الثاني/يناير 2025 لإعادة بناء قوتها وتجديد مخزونها من الأسلحة وإصلاح مواقع الإطلاق وتجنيد الإرهابيين وتجهيز المنشآت القتالية بالعناصر والاستعداد لشن هجمات ضد إسرائيل. وقد انتهكت مرارًا وتكرارًا شروط وقف إطلاق النار من خلال نقل الأسلحة والمقاتلين إلى شمال قطاع غزة تحت ستار عودة السكان، وزرع العبوات الناسفة على طول الطرقات، وجمع المعلومات الاستخبارية استعدادًا لشن هجمات ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي.

ونتيجة لذلك، وبسبب رفض حماس إطلاق سراح رهائن إضافيين، بأشر جيش الدفاع الإسرائيلي الليلة الماضية، في 18 آذار/مارس 2025، بعد 17 يومًا من إتمام المرحلة الأولى من اتفاق إطلاق سراح الرهائن، بعملية عسكرية في قطاع غزة تهدف إلى إحباط مخططات حماس الإرهابية والحوول دون أن يلحق بمواطنينا أذى يأتيهم من قطاع غزة. وتتم العملية بتتسيق كامل مع الولايات المتحدة وتستند إلى فهم مشترك للحالة في الميدان وإلى تحالف قوي. وتستهدف إسرائيل منشآت حماس الإرهابية وعناصرها. وهي تعمل وفقاً للقانون الدولي وتبذل قصارى جهدها لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى عدم التعاون مع الدعاية التي تروّج لها حماس وعدم الاعتماد على المعلومات التي تقدمها هذه المنظمة الإرهابية. ونحن نتوقع من أصدقائنا في المجتمع الدولي دعم إسرائيل وتأييد الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن.

وخلال فترة وقف إطلاق النار، قامت إسرائيل بتيسير إدخال المعونة إلى قطاع غزة بشكل غير مسبق والتزمت بتعهداتها في إطار إطلاق سراح الرهائن. ودخل أكثر من 200 25 من شاحنات المعونة إلى غزة خلال الأسابيع الستة التي استغرقتها هذه العملية. غير أن حماس، وعلى النقيض من إسرائيل التي تصرّفت بما تملبه عليها التزاماتها، تصرفت بقسوة متعمدة في محاولة لممارسة حرب نفسية ضد الرهائن والشعب الإسرائيلي.



وجميع من شهدوا "الاحتفالات" البربرية التي طافت خلالها حماس بجثث الرهائن الإسرائيليين  
المقتولين كغنائم أمام سكان غزة المهلّلين صُدموا بهذه الفظائع. وإن التناقض بين الرهائن الذين يتضورون  
جوعاً وبين الخاطفين والجمهور الذين لم يلحق بهم ضرر على ما يبدو، لأمرٌ مذهل. كما أن الاستخدام  
البشع للرهائن الأحياء كجزء من "احتفال" مدبر يجسد عمق وحشية حماس. وعلاوة على ذلك، يكشف  
المظهر الجسدي للرهائن المفرج عنهم والشهادات التي يدلون بها عن الظروف الوحشية التي عانوا منها.  
وشمل ذلك التقييد بالسلاسل، والعزل لفترات طويلة، والتجويع المتعمد، وسوء المعاملة البدنية، والإيذاء  
النفسي. وتتعارض هذه الأفعال مع كل مبدأ من مبادئ الكرامة الإنسانية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون  
الدولي. وإن قتل طفلي عائلية بيباس، أرييل وكفير، ووالدتهما شيري، وكذلك تصرفات حماس السادية فيما  
يتعلق بإعادة رفاتهم، بما في ذلك تبديل جثة شيري بيباس برفات امرأة مجهولة من غزة، كانت مروعة بشكل  
خاص وتتناقض مع أبسط قواعد الأخلاق الإنسانية.

ووافقت إسرائيل على مقترحين قَدَمهما المبعوث الخاص للرئيس ترامب، ستيف ويتكوف، بتمديد  
وقف إطلاق النار المؤقت. غير أن حماس، التي انتهكت مراراً وتكراراً الاتفاقات السابقة، رفضت  
كلا المقترحين. ونتيجة لذلك، علّقت إسرائيل دخول البضائع إلى غزة. ويتوافق قرار تعليق دخول البضائع  
والإمدادات إلى غزة في هذا الوقت مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وينبغي التأكيد على  
أن هناك حالياً كميات كافية من المعونة في قطاع غزة. وإن حماس هي التي تلحق الضرر بسكان غزة  
من خلال الاستيلاء المنهجي على المعونة الإنسانية وتحويلها إلى أصول مالية. وقد أصبحت المعونة  
المحوّل مسارها مصدر دخل أساسي لحماس. وهذا يمكّن حماس من رصد الأموال خصيصاً لجهودها  
العسكرية وإعادة استثمارها في المزيد من أعمال الإرهاب وتعزيز قدراتها وتجنيد المزيد من الإرهابيين في  
صفوفها. وإزاء هذه الخلفية، فإن قرار إسرائيل بتعليق دخول البضائع إلى غزة ضروري ومبرر في آن واحد.  
ولا تزال إسرائيل ثابتة في التزامها بتحقيق أهداف الحرب - وهي تأمين عودة جميع الرهائن وتفكيك  
القدرات العسكرية لحماس وقدرتها على الحكم وإزالة التهديد الإرهابي الذي ينطلق من غزة ويستهدف مواطني  
إسرائيل. ويجب أن يكون واضحاً أن إسرائيل لن تسمح لحماس بالبقاء في السلطة في غزة ولن تسمح بالعودة  
إلى واقع ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسوف تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها.

وتقوم حماس بزراعة استقرار المنطقة من خلال أنشطتها الإرهابية المستمرة، في الوقت الذي تلحق  
فيه الضرر بالسكان المحليين في غزة. فحماس، بدلاً من الاستثمار في مستقبل أفضل لأفراد شعبها، تسيء  
استخدام الموارد والسلطة لتفاقم أوضاعهم وتعزز العنف الذي يعرضهم للخطر ويؤدي إلى معاناة واسعة النطاق.  
وتحتّ إسرائيل المجتمع الدولي على أن يركز على دعم الجهود لإعادة الرهائن وأن يضغط على  
حماس وأن يدين بشكل لا لبس فيه تصرفاتها ومعاملتها اللاإنسانية للرهائن الأحياء والمتوفين على حد سواء،  
التي تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك جميع المبادئ الإنسانية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وأود إحاطتكم علماً بأن  
رسالة مطابقة قد أرسلت إلى الأمين العام.

(توقيع) داني دانون

السفير

الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة